مسألة الـ ٧٨٧ مليار دولار

مورين بيرك

تقدم لمحة عن شخصية **كريستينا رومر**
الرئيس السابق
لمجلس المستشارين
الاقتصاديين الأمريكي

عندما تلقت كريستينا رومر رسالة غير متوقعة على بريدها الإلكتروني في نوفمبر ٢٠٠٨ من شخص يرغب في التحدث معها عن الفريق الانتقالي للرئيس الأمريكي المنتخب حديثا، كان رد فعلها الأول هو تجاهل هذه الرسالة. وظنت أنها على الأرجح من أحد الباحثين عن العمل الذي اعتقد أنها على صلة بحملة باراك أوباما الرئاسية

لكن زوجها ديفيد، وزميلها في نفس الوقت في العمل الاقتصادي، بحث في شبكة الإنترنت عن معلومات حول مرسل هذه الرسالة الإلكترونية، مايكل فرومان، وقال لها ناصحا: «أعتقد أن عليك الاتصال بهذا الشخص، فهو رئيس هيئة الموظفين الاقتصاديين للمرحلة الانتقالية» بين إدارة الرئيس جورج بوش وحكومة الرئيس أوباما الجديدة.

وكانت السيدة رومر وزوجها، وهما أستاذان في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، من أنصار أوباما المخلصين، لكن مشاركة كريستينا (المعروفة بين أصدقائها باسم «كريستي») في حملة أوباما الانتخابية كانت محدودة، باستثناء عدد قليل من المذكرات الإعلامية التي أعدتها من أجل «أوستان غولزبي»، كبير المستشارين الاقتصاديين لأوباما. ولذلك عندما وجهت إليها الدعوة للقاء الرئيس المنتخب في شيكاغو لبحث إمكانية توليها رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين، كان الموقف حسب قولها «غريبا ومخيفا إلى حد ما».

وجرت المقابلة على خلفية من تزايد عدم الاستقرار المالي الذي انتشر من سوق الرهن العقاري الأمريكية حتى شارف على إثارة حالة من الذعر العالمي. وقبل ذلك بشهرين، كان بنك «ليمان برادرز» الاستثماري العملاق قد انهار في أكبر حالة إفلاس بين الشركات في تاريخ الولايات المتحدة. وبعد بضعة أسابيع، شهدت بورصة نيويورك أكبر هبوط لمؤشراتها في يوم واحد منذ عقود طويلة. وأصيبت أسواق الائتمان بالجمود. وبعد ذلك أعلن «مكتب إحصاءات العمل» الأمريكي أن الاقتصاد الأمريكي فقد ٢٤٠ ألف فرصة عمل في أكتوبر، وهو مؤشر على أن الأزمة المالية كانت تنتشر إلى الاقتصاد العيني.

وبدأ أوباما اللقاء قائلا إن إجراءات السياسة النقدية قدمت كل ما في وسعها لتسوية الأزمة، من ثم فإن الاستعانة بسياسة المالية العامة – أي الضرائب والإنفاق – هو البديل الوحيد. ورغم أن السيدة رومر اتفقت معه على ضرورة توفير دفعة تنشيطية من المالية العامة، فإن طبيعتها الأكاديمية جعلتها لا تملك إلا أن تخالف الفرضية التي استند إليها في تصريحه. فقالت له إن «جعبة الاحتياطي الفيدرالي في حقيقة الأمر لا تخلو تماما من الحلول. ولا يزال لديه الكثير مما يمكنه القيام به،» حتى بعد أن اقتربت أسعار الفائدة من الصفر. واستنادا إلى دراستها البحثية حول كيفية خروج البلاد من «الكساد الكبير» في الثلاثينات بفضل التوسع النقدي، ناقش الاثنان الأدوات المتاحة للحكومة والإجراءات الصائبة التي اتخذها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت منذ ٧٥ عاما. وتتذكر السيدة رومر هذا اللقاء إنها «دهشت كثيرا بمدى درايته بالأوضاع في فترة الثلاثينات وبالمستوى الفكري الرفيع الذي دارت من خلاله المناقشة.»

وعلى الفور عرض عليها أوباما الوظيفة فقبلتها. وبعد ثلاثة أسابيع ونصف فقط من الانتخابات، سافرت السيدة رومر إلى واشنطن في الثلاثين من نوفمبر. وكان الشهر التالي مليئا بالأحداث المتلاحقة

حيث انتقل الزوجان مع أفراد الأسرة إلى مقر إقامتهما الجديد ووجدا وظيفة لديفيد ومدرسة ينتقل إليها أصغر أولادهما ماثيو الذي يبلغ من العمر ١٢ عاما ومنزلا بالإيجار.

وفي وقت لاحق سألت رومر السيد رام إيمانويل، رئيس موظفي البيت الأبيض وقتئذ في حكومة أوباما، عن السبب في عرض الوظيفة عليها. وأجابها إيمانويل، الذي يشغل حاليا منصب عمدة شيكاغو، قائلا إن «الإجابة على هذا السؤال سهلة. أنت خبيرة في فترة «الكساد الكبير» وقد رأينا أننا قد نحتاج إلى خبرتك في هذا الشأن.»

تحويل الذهب إلى رصاص

ومثل «بن برنانكي»، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كانت رومر قد كرَّست جانبا كبيرا من وقتها لدراسة أسباب «الكساد الكبير» والتحركات على مستوى السياسة لمواجهته. ورغم أن عملها في هذا المجال كان ينصب أساسا على السياسة الاقتصادية، فقد توصلت إلى قناعة بأن الحكومة لها دور في استقرار الاقتصاد. وبالتالي لا غرابة في أن رومر أثناء رئاستها لمجلس المستشارين الاقتصاديين خلال أسوأ أزمة اقتصادية مرت بها البلاد منذ الكساد الكبير كانت تدعو إلى اتخاذ إجراء حكومي سريع، وهو ما تبلور في هيئة مجموعة التدابير التنشيطية الضخمة في عام ٢٠٠٩.

وقد تشكل اهتمام رومر بفترات الركود إلى حد ما نتيجة تجربتها الشخصية. فقد ولدت في ضاحية سانت لويس بمدينة آلتون في ولاية إيلينوي الأمريكية، لأب يعمل مهندسا كيميائيا وأم تعمل في التدريس، وانتقلت في وقت لاحق مع أسرتها إلى بلدة «كانتون» الصناعية في ولاية أوهايو، معقل الصناعة الأمريكية. وبينما كانت رومر تتلقى تعليمها الثانوي في السبعينات شهدت تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة – في ظل طفرات أسعار النفط التي بدأت في عام ١٩٧٣ وما أعقبها من ركود وتضخم. وتقول رومر في هذا الشأن إنها «شعرت من الوهلة الأولى بأهمية القضايا الاقتصادية بسبب ما كان يدور حولي من أحداث»، وإن ذلك شجعها على مواصلة دراستها لهذا الفرع من العلم فكان محور تخصصها أثناء دراستها الجامعية في جامعة ويليام آند ماري في ولاية فيرجينيا.

وفي فصل الربيع من عام ١٩٨٣، وبينما كانت رومر في عامها الدراسي الثاني من برنامج الدكتوراه في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» تعرضت لتجربة شخصية استخلصت منها درسا في كيفية تأثير فترات الركود على الأشخاص العاديين. فقد خسر والدها وظيفته، ولم يمض وقت طويل حتى علمت والدتها بأن وظيفتها في التدريس ربما يتم إلغاؤها في العام التالي. وعلى الرغم من أن التمويل اللازم لتعليم كريستينا كان مؤمنا، بفضل المنحة الدراسية المتميزة من «مؤسسة العلوم الوطنية»، فقد شعرت بالقلق إزاء الأثر الذي قد يخلفه هذا الأمر على حفل زفافها إلى زميلها الطالب في برنامج الدكتوراه «ديفيد رومر» حيث كان من المقرر عقد قرانهما في شهر أغسطس. غير أن والداها أكدا لها أن هناك مالا كافيا مجنبا لهذه المناسبة – وبالفعل انتهى الحفل بالشكل المنتظر، في ظل اشتراك والدتها وخالاتها في إعداد الطعام وتنسيق الزهور. ومع ذلك، فهي تقول إنها كانت «تجربة تكوينية».

وكانت رومر قد التقت بزوجها المنتظر أثناء دورة دراسية قام بتدريسها المؤرخ الاقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «بيتر تيمين». وكانت البيانات التاريخية مثار انبهار رومر أثناء عملها كمساعد بحثي للبروفيسور «تيمين». وكانت الرؤية السائدة وقتئذ بين المتخصصين في الاقتصاد الكلي أن الاقتصاد الأمريكي كان أكثر استقرارا بكثير في أعقاب الحرب العالمية الثانية مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، مما أدى بكثير منهم إلى استنتاج أن صناع السياسات أصبحوا في النهاية يتقنون فن استخدام الأدوات النقدية والمالية العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن العمل بالأساليب الحديثة لجمع وحساب مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، كإجمالي الناتج المحلي والبطالة، لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أما سلسلة المؤشرات المستخدمة قبل الحرب في عقد تلك المقارنات فكانت مستمدة من تجميع أجزاء البيانات الصغيرة المتاحة باستخدام افتراضات عديدة. ولذلك، لم يكن من السهل تحديد ما إذا كانت الدورات الاقتصادية قد تغيرت بالفعل، أم أن الأمر اقتصر فقط على تغيير هيكل البيانات.

وبالتالي، وفي لحظة خالفت الذكاء البديهي، استخدمت رومر ما أطلق عليه «تيمين» اسم «الخيمياء المعكوسة» – حيث طبقت أساليب ما قبل الحرب في حساب البطالة والناتج على فترة ما بعد الحرب. لكنها بدلا من أن تحوِّل الرصاص إلى ذهب، حوَّلت الذهب (بيانات ما بعد الحرب الجيدة) إلى رصاص (سلسلة بيانات لفترة ما بعد الحرب تم إنتاجها بنفس الطريقة المنتجة بها سلاسل بيانات ما قبل الحرب). وقد اتضح من خلال دراستها، التي شكلت الأساس في رسالتها للدكتوراه، أن العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت على نفس الدرجة من التقلب كالعقود التي سبقتها (باستثناء سنوات «الكساد الكبير»)– وهو خروج ملحوظ عن الآراء التقليدية.

وتقول رومر إن «هذا التصور السهل لما يمكن أن تحققه سياسة الاقتصاد الكلي هو ضرب من الخيال تنسجه البيانات».

أما لورنس بول، وهو أحد زملاء رومر أثناء الدراسة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويقوم حاليا بتدريس الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، فيقول إن رسالتها حظيت باهتمام كبير في ذلك الوقت. ويقول إنها «أثارت حفيظة البعض لأنها بدت وكأنها تقوض الدليل على جدوى مشاركة الحكومات في الحل، وهو أمر طريف إلى حد ما، نظرا لأنها في الوقت الحالي من أنصار التدابير التنشيطية وسياسة المبادرة.»

وفي دراسات بحثية لاحقة، ذهبت رومر إلى أن عدم القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس دليلا على عدم تأثير السياسات النقدية والمالية. بل أن المشكلة تتمثل في عدم استخدام هذه الأدوات على النحو الصحيح، حيث أدت السياسة التوسعية المفرطة إلى حدوث التضخم مما أدى إلى تقييد السياسة النقدية من أجل خفض هذا التضخم. وتمضي قائلة إن «جهود التعلم واكتساب المعرفة استمرت بقوة في أوائل الفترة التي أعقبت الحرب.»

وتقول رومر أيضا إن عنصري الزمن والأشخاص جعلا من وجودها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تجربة مثيرة للاهتمام. فقد كانت البلاد في خضم حالة من الركود الحاد بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بتنفيذ السياسات النقدية المتشددة للقضاء على التضخم المرتفع في أواخر السبعينات. وتستذكر هذه الفترة قائلة «كنا نتابع بأنفسنا ما يحدث عندما يكون الاقتصاد الكلي مريضا للغاية.» وقد شاركها هذا الرأي مجموعة بارزة من أعضاء هيئة التدريس مثل ستانلي فيشر والراحل روديغر دورنبوش (المشرف المشترك على رسالتها لنيل درجة الدكتوراه بالاشتراك مع تيمين) وباقة من زملائها الطلبة ضمت لورنس بول، وغريغوري مانكيو، الذي يعمل حاليا أستاذا في جامعة هارفارد، والذي سبق رومر في شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة الرئيس السابق جورج بوش.

وبعد حصول كريستينا وديفيد رومر على درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٨٥ حصل كل منهما على وظيفة أستاذ مساعد في جامعة برينستون. وبعد ذلك بثلاث سنوات انتقلا للعمل في جامعة بيركلي.

المنهج الروائي

تأتي بحوث رومر، التي شاركها زوجها في جانب كبير منها، كانعكاس لحماسها القديم للتاريخ الاقتصادي. ويلاحظ أن من أهم سمات عملهما استخدام «المنهج الروائي» – أي الاعتماد على الأدلة المستقاة من السجلات التاريخية إلى جانب الأدلة الإحصائية. وكانت الريادة في استخدام هذا المنهج لميلتون فريدمان وآنا شوارتز في دراستهما القيمة في عام ١٩٦٣ بعنوان "*A Monetary History of the United States, 1867–1960*".

الصورة الكاملة

ترى كريستينا رومر أن تقدير آثار سياسة المالية العامة صعب لأن اتخاذ إجراءات السياسة المالية غالبا ما يكون استجابة لأمور أخرى يشهدها الاقتصاد. وفي حديث لطلاب جامعة هاميلتون في عام ٢٠١١ قالت رومر إن فصل أثر هذه العوامل الأخرى عن أثر التغييرات الضريبية أو القرارات المتعلقة بالإنفاق يقتضي الاستعانة بالأساليب المتطورة وتوافر القدرات الإبداعية وبذل الجهود الحثيثة.

ولنأخذ على سبيل المثال التخفيضات الضريبية التي استحدثتها إدارة الرئيس بوش في فبراير ٢٠٠٨ وتم تطبيقها لمواجهة الركود الذي بدأ قبل شهرين من ذلك التاريخ. وجاء معظمها في هيئة شيكات خصم ضريبي أرسلت بالبريد بين شهري إبريل ويوليو ٢٠٠٨.

وتقول رومر إن دخل الأسر المعيشية سجل ارتفاعا ملحوظا لدى استلام شيكات الخصم الضريبي. غير أن معدل الاستهلاك لم يرتفع على الإطلاق. بل في الواقع انخفض قليلا. وللوهلة الأولى يبدو الخصم الضريبي غير مؤثر.

لكن موافقة الكونغرس على هذا الخصم الضريبي لم تأت من فراغ – فقد جاءت الموافقة في خضم أزمة القروض العقارية منخفضة الجودة، عندما كانت أسعار المساكن آخذة في الهبوط. وتفسر رومر ذلك الأمر بأن المسكن هو الأصل الاقتصادي الرئيسي بالنسبة لمعظم الناس، فإذا هبطت أسعار المساكن يتجه الناس غالبا إلى خفض الإنفاق.

وقد أكدت هذا الأمر بقولها إنه «إزاء هذه الخلفية، من المحتمل أن يكون استقرار الاستهلاك في الفترة القريبة من توزيع الخصم الضريبي دليلا على جودة هذا الإجراء، حيث حافظ على مستوى الاستهلاك المرتفع لفترة لا بأس بها، رغم التيارات القوية الخافضة للإنفاق نتيجة استمرار هبوط أسعار المساكن.»

وتقول رومر إن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه هو أنه لا يمكن استنتاج أثر الخصم الضريبي أو غيره من السياسات بمجرد مطالعة النتائج. بل يتعين النظر إلى ما كان يمكن أن تصل إليه أوضاع الاقتصاد في غياب هذه السياسة.

وقالت رومر إن «الاقتصاديين يستخدمون اسما لهذه المشكلة، وهو تحيز المتغير المحذوف. وفي أي مرة ننظر في العلاقة بين متغيرين، مثل إنفاق المستهلكين والخصم الضريبي، ينبغي أن نقلق من احتمال وجود متغير ثالث، كانخفاض الثروة، يؤثر عليهما.»

وقالت إن تحيز المتغير المحذوف هو المشكلة الرئيسية في معظم البحوث التجريبية في الاقتصاد.

وفي دراسة بحثية رائدة صدرت في عام ١٩٨٩ بعنوان: "Does Monetary Policy Matter? A New Test in the Spirit of Fried and Schwartz" استخدم الزوجان رومر المنهج الروائي لتحديد سبع فترات زمنية في حقبة ما بعد الحرب، عندما حاول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، البنك المركزي للبلاد، في ظل المخاوف السائدة بشأن التضخم، أن يخفض معدلات التضخم مستخدما السياسة النقدية في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي. واكتشفا في كل من هذه الفترات الزمنية أن الإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي على مستوى السياسة أدت إلى هبوط الناتج إلى مستويات أقل كثيرا مما كان يمكن التنبؤ به على أساس التطورات قبل تغيير السياسات، الأمر الذي قدم «دليلا قاطعا» على أن السياسة النقدية قادرة على التأثير في الاقتصاد العيني.

وتعد هذه الدراسة فريدة من نوعها لأن الزوجان رومر، في سياق سعيهما لتحديد الفترات الزمنية السبع وتحليلها، قاما بدراسة متعمقة لمحاضر اجتماعات "لجنة السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الفيدرالي" وغيرها من السجلات التي غطت أكثر من أربعين سنة وذلك للتعرف على خطط الاحتياطي الفيدرالي واستيعاب الدوافع وراء قراراته على مستوى السياسات.

وفي تقرير أعده الزوجان رومر (المديران المشاركان لبرنامج الاقتصاد النقدي في « المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية») أفادا بأن استخدام المنهج الروائي يحظى بميزة واضحة عن المنهج الإحصائي الخالص، رغم أنه قد يكون خادعا، وذلك لأنه يأتي «بمعلومات إضافية قد تسهم في حل مشكلة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العوامل النقدية وتطورات الاقتصاد العيني.»

وقد استخدم الزوجان «رومر» مؤخرا هذا الأسلوب لقياس أثر سياسة المالية العامة على النشاط الاقتصادي. ومن أهم الدروس المستخلصة من جميع أعمالهم أنه لا يمكن استنتاج أثر السياسات بمجرد مطالعة النتائج – حيث يتعين النظر فيما يحدث أيضا في مختلف محاور الاقتصاد ودراسة الأسباب وراء إجراءات السياسة (انظر الإطار).

كم يكفي دون مغالاة؟

أثناء حفل التخرج في جامعة «بيركلي» في عام ٢٠١١، قالت كريستينا رومر للخريجين إن «العمل في البيت الأبيض كان ببساطة أصعب المهام» التي قامت بها على الإطلاق. وأضافت قائلة إن هذين العامين مع ذلك كانا أيضا «الأكثر أهمية وتأثيرا في حياتي». فقد كانت هذه الفترة صعبة، إلى حد ما، لأن زوجها لم يكن يزاملها في العمل – حيث حصل على عمل كباحث زائر في صندوق النقد الدولي. وبينما عمل الزوجان في مؤسستين مختلفتين، لم يقتصر الأمر على عدم اشتراكهما في العمل على أساس يومي، بل أن قواعد سرية العمل الحكومي كانت تمنع كريستينا حتى من مناقشة تفاصيل عملها مع زوجها. وافتقدت كريستينا مناقشاتها مع أكثر شخص ظلت تثق في آرائه لثلاثة عقود تقريبا.

وكان العمل شاقا بصورة لا يمكن تخيلها، فضلا على أن ساعات العمل امتدت إلى ١٤ ساعة يوميا. فبمجرد وصول رومر إلى واشنطن كان عليها أن تبدأ على الفور في العمل مع بقية أعضاء الفريق الاقتصادي الانتقالي للرئيس أوباما. ومن أولى المهام التي اضطلعت بها في ديسمبر ٢٠٠٨ وضع تنبؤات تكون نقطة البداية في التحرك على مستوى السياسات، مستعينة في ذلك بمجموعة من المصادر – بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي وعدد من محللي القطاع الخاص. لكن كل هذه التنبؤات تقريبا لم تقدر المشكلات الاقتصادية الحادة التي ستواجه الإدارة الأمريكية الجديدة حق قدرها.

وتستذكر رومر هذه الفترة قائلة «كنا نتابع تدهور التنبؤات أمام أعيننا. وكلما جاء مزيد من البيانات كان ينتابنا شعور متزايد بمدى كآبة فترة الركود المقبلة».

وفي هذا المناخ الذي اتسم بالتغيرات السريعة بدأ الفريق الاقتصادي الجديد للرئيس أوباما – أي الرؤساء المختارين للمجلس الاقتصادي الوطني (لورانس سامرز)، ووزارة الخزانة (تيموثي غايثنر)، ومكتب الإدارة والموازنة (بيتر أورزاغ) ورومر – بوضع الخطط للتحرك على مستوى السياسات بعد إجازة عيد الشكر مباشرة في نهاية شهر نوفمبر. وبينما اتفق الجميع على أن الاقتصاد يحتاج إلى دفعة تنشيطية، كان الجدل الدائر بينهم حول الحجم الملائم.

وحسب رواية «نوام شيبر» في كتابه بعنوان: "*The Escape Artists: How Obama's Team Fumbled the Recovery*" كانت تقديرات رومر تفيد بأنه يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير التنشيطية بقيمة قدرها ١,٨ تريليون دولار (في هيئة مزيج من الإنفاق والضرائب والتحويلات الفيدرالية إلى الولايات والمحليات) حتى يتسنى القضاء نهائيا على الفجوة بين ما كان ينتجه الاقتصاد وما يمكنه إنتاجه. وقد ساهمت هذه الحسابات في زيادة حجم التدابير الموصى باتخاذها، لكن أربعة بدائل فقط تراوحت بين ٥٥٠ مليار دولار و٨٩٠ مليار دولار هي التي اشتملت عليها مذكرة الفريق الاقتصادي للرئيس أوباما.

وفي ١٣ فبراير ٢٠٠٩ وافق الكونغرس الأمريكي على «قانون التعافي وإعادة الاستثمار الأمريكي» – مشروع القانون لتوفير دفعة تنشيطية مالية بمبلغ ٧٨٧ مليار دولار. ورغم أن هذه الدفعة التنشيطية المالية كانت الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، فإن قيمتها لم تصل إلى نصف المبلغ الذي اقترحته رومر وقدره ١,٨ تريليون دولار.

وتعترف رومر حاليا بأنه نظرا لعدم وضوح حجم الأزمة إلا بالتدريج، فقد كان اختيار دفعة تنشيطية أقل حجما هو على الأرجح الخيار السياسي العملي الوحيد. غير أنه باستقراء الأحداث الماضية، يتضح أن اعتماد «دفعة أكبر حجما [من ٧٨٧ مليار دولار] كان هو أفضل بالتأكيد. لكن السبب في جانب من الألم الذي ما زلنا نشعر به يرجع لأنه لم يكن لدينا ما يكفي في ذلك الوقت.»

على المقعد الساخن

من أكثر الأمور التي تأسف عليها رومر خلال مدة عملها في مجلس المستشارين الاقتصاديين ذلك التقرير الذي نشرته في شهر يناير ٢٠٠٩ بالاشتراك مع جاريد بيرنستين، المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس المنتخب «جوزيف بايدن». فقد قدم تقرير رومر وبرينستين الحجة على أهمية الدفعة التنشيطية المالية، وكان هدفهما هو إقناع الكونغرس والجمهور بضرورة تقديم دفعة تنشيطية جريئة. وكتبت رومر وبرينستين في تقريرهما أن الدفعة التنشيطية المقترحة في حدود ٨٠٠ مليار دولار سوف تحول دون ارتفاع البطالة أكثر من ٨٪ – وبدونها قد يصل معدل البطالة إلى ٩,١٪. وعندما انتهى الأمر بتجاوز معدل البطالة ١٠٪، استخدم العديد من أصحاب الآراء المتحفظة تقرير رومر–برينستين كدليل على أن الدفعة التنشيطية لم تحقق النجاح المنتظر. (ويذهب كثير من الاقتصاديين حاليا إلى أن معدل البطالة في غياب الدفعة التنشيطية كان سيرتفع على الأرجح إلى أعلى من ذلك بكثير. وكان الخطأ الحقيقي في تقرير رومر –برينستين هو استخدام تنبؤات السيناريو الأساسي التي اتسمت بالتفاؤل أكثر مما ينبغي.

وتقول رومر إن «عدم الخبرة ساهم إلى حد كبير في طريقة عرضنا لتوصياتنا. فأنا أحب فكرة تقديم المعلومات ثم عرض الأسباب وراء اقتراح إجراء معين على مستوى السياسة. لكن كان عليّ أن أكون أكثر دهاء سياسيا في كيفية عرض التوصيات.»

وتركت رومر منصبها في سبتمبر ٢٠١٠، بعد قرابة العامين من العمل الشاق – وهي تقريبا مدة الخدمة المعتادة لأي رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين. وهناك تكهنات بأن أحد العوامل التي ساهمت في قرارها بالرحيل كان شعورها بالإحباط إزاء ما يراه البعض تحول إدارة الرئيس أوباما على نحو سابق لأوانه عن مسار التنشيط المالي إلى التركيز على خفض العجز. وهناك من يرى أن السبب في تركها العمل كان لوجود اختلافات مع «سامرز» – الذي تعرفه منذ أن كانت في كلية الدراسات العليا حيث كان ضمن أعضاء هيئة التدريس في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. لكن رومر تقول أن كل ذلك ليس له أساس من الصحة – وأنها استقالت من منصبها حتى تعود الأسرة إلى كاليفورنيا، حيث كان ابنها الأصغر يستعد لبدء دراسته الثانوية.

وتقول إن «هناك من أشاع أنني أترك منصبي لأنني لم أكن قادرة على الاستمرار في التعامل مع لاري سامرز. ولذلك أمضيت اليوم كله الذي أعلن فيه عن مغادرة العمل وأنا أقول «إن هذا غير صحيح، فأنا أحب لاري سامرز؛ ليس هذا هو السبب». وتتذكر ضاحكة أن تيم غايثنر في نهاية الأمر اتصل بها وقال: «اسمعي نصيحتي، إذا لم تقولي عني شيئا إيجابيا، فإنهم سيظنون أنني كنت وراء تركك العمل».

«عوامل الشعبية»

تشعر رومر بالسعادة لعودتها إلى بيركلي حيث يستهل ابنها الثاني، بول، دراسته في برنامج الدكتوراه في الكيمياء بعد تخرجه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. (أما أكبر أولادها، كاترين، فتواصل دراستها في برنامج الدكتوراه في علوم الأحياء (البيولوجيا) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ويواصل ابنها الأصغر، ماثيو، دراسته بالصف الثالث الثانوي).

وتعود رومر بذاكرتها إلى الوقت الذي أمضته في واشنطن، وتتعجب من مدى صعوبة التوفيق بين العمل في البيت الأبيض والحياة الأسرية. وتقول إنه «لم تكن هناك أي طريقة لتحقيق التوازن المطلوب». وتتذكر أنها عادت إلى منزلها بعد الشهر الأول من انضمامها إلى الفريق الرئاسي الانتقالي وقبل يومين فقط من أعياد الميلاد (الكريسماس)، وأنها كانت منهكة القوى وخاوية اليدين.

وتتذكر رومر هذا الوقت قائلة: «كان أكبر أولادنا قد عادا إلى المنزل وأعدا شجرة الكريسماس وخبزا الكعك، لكنني لم أجلب أي هدايا. وظللت أكرر عبارة «أنا في غاية الأسف». لكنهم قالوا «لا بأس يا أمي. لقد زدت من عوامل شعبيتنا.» وأعتقد أن العمل مع باراك أوباما كان معوضا لأمور كثيرة.»

يتضح أن اعتماد «دفعة أكبر حجما [من ٧٨٧ مليار دولار] كان هو أفضل بالتأكيد.»

وتواصل رومر مشاركتها في العمل الجماهيري من خلال الكتابة في عمود «رؤية اقتصادية» (Economic View) في عدد الأحد الأسبوعي من جريدة نيويورك تايمز، والذي تتناوب على كتابته مع خمسة من الاقتصاديين البارزين الآخرين. وتقول إنه يمثل القدر المناسب من الانفتاح على الجمهور في الوقت الراهن، «فأنا ما زلت مهتمة كثيرا بقضايا السياسات، وهذا العمود هو المنبر الذي يمكن من خلاله طرح القضايا للمناقشة وتناول أدلتها.»

ومن المسائل التي ما زالت تؤرق رومر بشدة مسألة معدل البطالة في الولايات المتحدة (٧,٩٪ في يناير ٢٠١٣). ففي أحد المقالات المنشورة مؤخرا في هذا العمود، ناقشت رومر كيف يمكن للاحتياطي أن يكون أكثر جرأة بكثير في سعيه لتطبيق السياسات التي تحفز النمو. وتقول إن أزمة فرص العمل تحتاج إلى حلول جريئة – مثل استهداف مسار لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (أي القيمة الدولارية للاقتصاد). ويعني ذلك أساسا أن يتعهد الاحتياطي الفيدرالي ببذل كل ما في وسعه لإعادة إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى مساره قبل الأزمة بهدف تحسين توقعات النمو في المستقبل، حتى وإن كان ذلك يقتضي منه التخلي عن مساره الحذر في الوقت الراهن. ويقول لورانس بول إنه «إذا كانت كريستي هي رئيس الاحتياطي الفيدرالي لاتخذت إجراءات حاسمة للغاية. لقد كانت صريحة – وهي محقة – حول الوضع المفزع نتيجة ارتفاع معدلات البطالة.»

وتشعر رومر أنه من الضروري توعية الجمهور بالقضايا الاقتصادية. وتقول «إنها مسألة معقدة في حقيقة الأمر، سواء كنا نتحدث عن السياسة النقدية أم سياسة المالية العامة.» وأن جانبا من المشكلة هو أن السياسيين غالبا ما يبالغون في تبسيطها.

وتقول «إنهم يقولون «إن كل ما علينا فعله هو تخفيض الضرائب وهذا كفيل بعلاج عجز الموازنة.» لكن هذا لن يفلح. وبالمثل، يقول الديمقراطيون «إننا نستطيع المحافظة على جميع برامج المستحقات طالما أننا نرفع الضرائب على الأثرياء.» ولن يفلح ذلك أيضا – فلا توجد الأموال الكافية حتى لدى الأثرياء لدفع التكاليف المنتظرة في نظامي الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.»

وتستعين رومر بمشاركاتها في المناسبات التي تتحدث خلالها، وبكتاباتها في العمود الصحفي، وبوظيفتها التدريسية لكي تنقل آرائها للجمهور حول التحديات الاقتصادية الصعبة. وتقول «إذا كنت على استعداد لتوفير الوقت والتحدث بأسلوب يفهمه غير الخبراء، فإنني أعتقد إنك ستتمكن في نهاية المطاف من بلوغ الهدف.»

ويبدو أن رومر التي ظلت دائما في موقع المعلم الناصح قد عادت إلى موقعها الطبيعي. ■

مورين بيرك هي من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.